

LEGITIMASI ZAKAT PROFESI DALAM PERSPEKTIF EKONOMI ISLAM

Isnu Cut Ali

STAI Jamiatut Tarbiyah Lhoksukon Aceh Utara

icacut.2018@gmail.com

Abstract

Professional zakat is a form of zakat that is collected on income generated from a particular job or profession. They argue that there is no clear basis in the Quran or Sunnah that expressly imposes zakat on professional income, so determining professional zakat is considered an effort that may not be in accordance with sharia, which refers to several reasons, including indicating its generality, verses relating to the obligation of zakat and the principle of justice in the distribution of assets. The need to help those who are less fortunate. Meanwhile, there are also ulama who reject the obligation to pay professional zakat, on the grounds that zakat money is only imposed on certain assets such as gold, silver and agricultural products. They argue that there is no clear basis in the Qur'an or Sunnah that expressly imposes zakat on professional income, so determining professional zakat is considered ijtihad which is not necessarily in accordance with sharia.

Keywords: *zakat, profession, gold, silver, products, agriculture.*

أ – مقدمة (Pendahuluan)

الزكاة هي شكل من أشكال العبادة لها وظيفة ودور استراتيجي للغاية في الإسلام. بصرف النظر عن كونها شكلاً من أشكال التقرب إلى الله، فإن الزكاة هي أيضاً وسيلة مهمة للقيام بتزكية النفس (تطهير النفس البشرية) من عيوب القلب والصفات الدنيئة مثل البخل والجشع والأناية. وبصرف النظر عن ذلك، يمكن للزكاة أيضاً أن توفر حلاً للتغلب على مشاكل الأزمة الاقتصادية وتقليل مستوى الفقر الذي تعاني منه البشرية. فضلاً عن كونها وسيلة فعالة لتمكين اقتصادهم والنهوض به (حسن، 2006). يمكن رؤية أهمية الزكاة وإلحاحها ومكانتها في الإسلام من وجودها كأحد الركائز الأساسية للتعاليم الإسلامية. من وجهة النظر المعيارية اللاهوتية، الزكاة هي واحدة من الواجبات التي يجب على المسلمين الوفاء بها.

وبشكل عام تنقسم الزكاة إلى فئتين؛ زكاة النفس أو زكاة الفطرة وزكاة المال أو زكاة المهنة جزء من زكاة المال. في عهد النبي محمد. والأئمة المجتهدون، فإن أنواع الأعمال أو العمل المجتمعي لا تزال محدودة. وفي الوقت نفسه، فإن الشريعة الإسلامية هي انعكاس للأحداث القانونية التي حدثت عند صدور القانون. لم تكن هناك أنواع مختلفة من الأعمال والخدمات أو ما

يسمى بالمهن في عهد النبي محمد. والكهنة المجتهدون السابقون، جعلوا الزكاة هذه المهنة قليلة وغير مألوفة في كتب السنة والفقه القديم (الغفيلي، 1429هـ).

في هذا العصر الحديث، ظهرت أنواع مختلفة من المهن الجديدة التي لديها إمكانات كبيرة لتوليد كميات كبيرة من الثروة. وهذا يؤثر تساؤلات جديدة في الفقه، وهي ما هو الحكم الفقهي في زكاة المهنة الذي يعرفه بعض الفقات اليوم؟ هل هذا جزء من الزكاة في الإسلام؟ أم أنه شيء جديد في الدين؟ ومن الطبيعي أن يوجد حالياً جدل واختلاف بين العلماء حول هذه الزكاة المهنية. بعض العلماء يشترطون الزكاة المهنية، والعكس صحيح، والبعض الآخر لا يشترطها.

لقد برز الحديث عن الزكاة المهنية في عالم الفكر الشرعي الإسلامي، خاصة بعد وجود العمل الضخم للعلامة المشهور يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة"، الذي صدرت طبعته الأولى عام 1969. ولكن يبدو أنه في وفي هذه الحالة، نال القرضاوي نفوذاً من عالين آخرين، هما عبد الوهاب خلاف وأبو زهرة (حفيظ الدين 1998). وخلال تطورها، لقي فكر ومفهوم الزكاة المهنية استجابة إيجابية من علماء الإسلام وخبراء القانون من مختلف أنحاء العالم.

بدأت دراسة وممارسة الزكاة المهنية في الانتشار في إندونيسيا منذ أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. خاصة بعد ترجمة كتاب القرضاوي إلى اللغة الإندونيسية على يد ديدين حفظ الدين بعنوان "فقيه الزكاة" والذي نُشر عام 1999. ومنذ ذلك الحين، بدأ تطبيق الزكاة المهنية على نطاق واسع من قبل مؤسسات إدارة الزكاة في إندونيسيا، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للحكومة. BAZ (وكالة عامل زكاة) بدءاً من المستوى الإقليمي (BAZDA) إلى المستوى الوطني (BASNAZ)، بالإضافة إلى LAZ (مؤسسات عامل زكاة) المملوكة للقطاع الخاص، مثل PKPU و Dompét و Rumah Zakat و Dhuafa وما إلى ذلك. (<http://hizbut-tahrir.or.id/2013/09/13/mengkritisasi-zakat-profesi/>)

لقد تم فهم الزكاة المهنية منذ فترة طويلة على أنها جزء من زكاة الثروة ويدفعها العديد من المسلمين لأن الزكاة المهنية تلعب دوراً مهماً في زيادة الوعي بين المسؤولين والموظفين والمهنيين لدفع الزكاة. ومع ذلك، من ناحية أخرى، الزكاة المهنية هي في الواقع مشكلة وهي مثيرة للجدل ولا تزال موضع جدل حاد، خاصة فيما يتعلق بمشروعيتها، حتى أن بعض معارضيها يعتبرونها ممارسة زكاة بدعة.

إن الاختلاف والجدال الحاد بين العلماء وخبراء الفقه بشأن مشروعية الزكاة المهنية يمكن أن يؤثر الشكوك بشكل أو بآخر بين أولئك الذين يدفعون الزكاة. أولئك الذين يجب أن يكونوا قادرين على تحديد خيار الوفاء بالتزاماتهم الزكوية (لأولئك الذين لم يؤديوا زكاتهم المهنية بعد) أو أولئك الذين اعتقدوا سابقاً أن بعض الأصول التي أنفقوها التزاماً للوفاء بزكاتهم على الأصول (لأولئك الذين أدوا زكاتهم المهنية)، قد يبدؤون في عدم التأكد من التزامات الزكاة المهنية. وهذا الشرط بدوره يمكن أن يكون له تأثير على تقليل إمكانيات الزكاة المهنية.

ب- مراجعة الأدب (Review Literatur)

المهنة في المصطلحات تعني الوظيفة التي تتطلب المعرفة والمهارات والذكاء. وقد ذكر القرضاوي (2010) بشكل أوضح أن المهنة هي الوظيفة أو العمل الذي ينتج المال أو الثروة، سواء تم العمل أو التجارة بمفردها، دون الاعتماد على أشخاص آخرين، أو بالاعتماد على أشخاص آخرين. مثل الحكومة أو الشركات الخاصة أو الأفراد الذين يحصلون على أجور أو رواتب أو أتعاب. الدخل الذي يحصل عليه الفرد من عمله هو دخل مهني خالص، مثل دخل الطبيب والمهندس والمصمم والحامي والفنان والخياط وأعضاء هيئة التدريس (المعلمين والمحاضرين والأساتذة) والمستشارين ومن في حكمهم. النتائج التي يتم الحصول عليها من العمل الذي يتم مع جهات أخرى هي أنواع العمل مثل الموظفين ونحوهم. ومن نتائج هذا العمل الأجور والرواتب أو غيرها من الدخل الثابت الذي له نصاب.

وتماشياً مع القضاوي، يعرف بعض العلماء الزكاة المهنية بأنها الزكاة المفروضة على كل وظيفة أو مهارة مهنية محددة، سواء تم تنفيذها بمفردها أو مع أشخاص أو مؤسسات أخرى، والتي تدر دخلاً (مالياً) يلي النصاب. على سبيل المثال، مهن الطبيب، والاستشاري، والمحامي، والمحاضر، والمهندس المعماري، ونحو ذلك (حافظ الدين، 1998). في حين يعرف محمد (2003) زكاة المهنة بأنها الزكاة الصادرة من نتائج الأعمال الحلال، والتي تدر نتائج كبيرة نسبياً (أموال) بطريقة سهلة، من خلال مهارات معينة.

ت- طرق البحث (Metodelogi Penelitian)

وهذا البحث هو بحث قانوني معياري. غالباً ما يُفهم القانون على أنه ما يُكتب على أنه نظام تشريعي (قانون في الكتب) أو كقاعدة تمثل معياراً للسلوك البشري الذي يعتبر مناسباً (بسري، 2004: 118). وفي الحصول على البيانات المطلوبة يستخدم المؤلف البحث المكتبي، أي الأنشطة البحثية التي تتم من خلال جمع وتتبع البيانات ومعالجتها (الكتب والأدب والمواد المكتبية) المتعلقة بموضوع المناقشة (زيد، 2004: 3).

أما نوع البحث هو بحث نوعي، وهو تقليد معين في العلوم الاجتماعية يعتمد بشكل أساسي على البشر في منطقتهم ويتعلق بأشخاص معينين في مناقشتهم ومصطلحاتهم (مولونج، 2001: 3)، لأن هذا البحث هو في شكل البحث المكتبي. وفي البحث القانوني المعياري، أنواع البيانات في هذا البحث هي المواد القانونية الأولية، والمواد القانونية الثانوية، والمواد القانونية الثالثة. وكل منها بيانات كما يلي :

- 1) المواد القانونية الأولية، وهي المواد القانونية الملزمة، مثل القرآن الكريم والحديث وآراء العلماء.
- 2) المواد القانونية الثانوية هي مواد قانونية تقدم شرحاً للمواد القانونية الأولية، أو مواد مكتبة تشير إلى مواد قانونية أولية أو تقتبس منها. وتشمل هذه المواد القانونية: الاستدلال الفقهي، المسائل الفقهية، عدة آراء للعلماء فيما يتعلق بالزكاة المهنية.
- 3) المواد القانونية الثالثة، وهي المواد التي تقدم تعليمات وشروحات للمواد القانونية الأولية والمواد القانونية الثانوية، مثل القواميس والموسوعات. وفي هذا البحث تعد المادة القانونية الثالثة بمثابة موسوعة الشريعة الإسلامية. وفيما يتعلق بطريقة تحليل البيانات المستخدمة في هذا البحث، فهي طريقة وصفية تحليلية، حيث سيتم شرح المسألة بالتفصيل، ثم سيتم إجراء تحليل المحتوى والتحليل النقدي على الجوانب المختلفة التي يمكن أن تقدم تفسيرات أو إجابات للمسائل المرفوعة أعلاه. وتستخدم هذه الطريقة لتحليل مزايا ونقص التفكير بين العلماء فيما يتعلق بإيجابيات وسلبيات الزكاة المهنية، خاصة فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي لمجتمع اليوم.

ث- نتيجة البحث (Hasil Penelitian)

في إندونيسيا، يؤيد عدد غير قليل من العلماء والمتقنين الزكاة المهنية على الرغم من وجود اختلافات طفيفة بينهم في العديد من القضايا المتعلقة بها (أفلاح: 2009). ومن العلماء والعلماء الذين يؤيدون أو يوافقون على مشروعية تنفيذ الزكاة المهنية شيخ الهادي بورنومو (هادي: 2010)، م. أمين رايس، (رحمت: 1999)، ريفيال الكعبة، ديدين حافظ الدين (حافظ الدين: 2002)، م. أمين الصومه، عبد الغفور الانشوري، قريش شهاب (شهاب: 2002)، أحمد رفيق (رفيق: 2012) وآخرون. وفي الوقت نفسه، اتفق مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) والعديد من المنظمات الجماهيرية الكبيرة في إندونيسيا والحكومة على الحاجة إلى جمع الزكاة المهنية من الموظفين والمهنيين. مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) يدعم الزكاة المهنية من خلال إصدار فتوى MUI في 7 يونيو 2003 م.

ج- مناقشة (Pembahasan)

المهنة هي مجال عمل يعتمد على خبرات تعليمية معينة (المهارات، والمهن، وما إلى ذلك). <http://kbbi.web.id/profesi>). كلمة "المهنة" نفسها تأتي من الكلمة اللاتينية "proffesio" التي لها تعريفان، وهما الوعد أو التعهد والعمل. وإذا تم تعريف المعنى على نطاق أوسع، فهو يعني أي نشاط لأي شخص لكسب لقمة العيش يتم بمهارة معينة. وفي الوقت نفسه، بالمعنى الضيق، تعني المهنة الأنشطة التي يتم تنفيذها بناءً على مهارات معينة وتتطلب في الوقت نفسه التنفيذ الجيد للأعراف الاجتماعية. (<http://definmu.blogspot.co.id/2012/10/define-profesi.html>) في المصطلحات الفقهية، يُشار إلى زكاة الدخل والمهنة بشكل أكثر شيوعاً باسم زكاة كسب العمل والمهن الحرة أو زكاة الدخل من العمل والمهنة الحرة. وقد استخدم هذا المصطلح القرضائي (2010) في كتاب فقه الزكاة، والزحيلي (1995) في كتاب الفقه الإسلامي وأدلته.

المهنة في المصطلحات تعني الوظيفة التي تتطلب المعرفة والمهارات والذكاء. وقد ذكر القرضائي (2010) بشكل أوضح أن المهنة هي الوظيفة أو العمل الذي ينتج المال أو الثروة، سواء تم العمل أو التجارة بمفردها، دون الاعتماد على أشخاص آخرين، أو بالاعتماد على أشخاص آخرين. مثل الحكومة أو الشركات الخاصة أو الأفراد الذين يحصلون على أجور أو رواتب أو أتعاب. الدخل الذي يحصل عليه الفرد من عمله هو دخل مهني خالص، مثل دخل الطبيب والمهندس والمصمم والمحامي والفنان والخياط وأعضاء هيئة التدريس (المعلمين والمحاضرين والأساتذة) والمستشارين ومن في حكمهم. النتائج التي يتم الحصول عليها من العمل الذي يتم مع جهات أخرى هي أنواع العمل مثل الموظفين ونحوهم. ومن نتائج هذا العمل الأجور والرواتب أو غيرها من الدخل الثابت الذي له نصاب.

وتماشياً مع القرضائي، يعرف بعض العلماء الزكاة المهنية بأنها الزكاة المفروضة على كل وظيفة أو مهارة مهنية محددة، سواء تم تنفيذها بمفردها أو مع أشخاص أو مؤسسات أخرى، والتي تدر دخلاً (مالياً) يلي النصاب. على سبيل المثال، مهن الطبيب، والاستشاري، والمحامي، والمحاضر، والمهندس المعماري، ونحو ذلك (حافظ الدين، 1998). في حين يعرف محمد (2003) زكاة المهنة بأنها الزكاة الصادرة من نتائج الأعمال الحلال، والتي تدر نتائج كبيرة نسبياً (أموال) بطريقة سهلة، من خلال مهارات معينة. ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص عدة أمور لا بد من التأكيد عليها فيما يتعلق بالعمل المهني المعني، وهي: أولاً، نوع العمل، بما في ذلك حلال. ثانياً، كسب الكثير من المال نسبياً. ثالثاً، يتم الحصول عليها بطريقة سهلة. رابعاً: من خلال مهارات معينة بحيث يمكن من هذه المعايير وصف أنواع الأعمال المرتبطة بمهنة الشخص.

انطلاقاً من شكل العمل، يمكن أن تكون المهن: أولاً، الأعمال المادية، مثل الموظفين والفنانين. ثانياً، العقول التجارية، مثل الاستشاريين والمصممين والأطباء. ثالثاً، جهود المنصب، مثل العمولات وبدلات المنصب. رابعاً، الجهود الرأسمالية، مثل الاستثمار. وفي الوقت نفسه، إذا نظرت إلى نتائج عملك، فإن المهنة يمكن أن تأخذ شكل: أولاً، الكسب المرتب والمحدد، سواء كل شهر أو أسبوع أو يوم، مثل أجور العمال ورواتب الموظفين. ثانياً: الكسب غير المرتب ولا يمكن التنبؤ به بشكل مؤكد، مثل رواتب المقاولين والمحامين والمؤلفين والمستشارين والفنانين (محمد، 2003).

ومن هذا المنطلق تنوجه إلى مناقشة الآراء والأسس لكل من أنصار الزكاة المهنية ومن يرفضها :

1. آراء وأسس دعم الزكاة المهنية

وقد اتفق العلماء على وجوب الزكاة في الأموال. ومع ذلك، فقد اختلفوا حول مشروعية الزكاة المهنية. زكاة المهنة من المسائل الخلافية في الشريعة الإسلامية. و السبب الرئيسي هو عدم وجود ذكر نهائي لزكاة الفطرة في القرآن والسنة مثل عدة أنواع أخرى من الزكاة مثل زكاة الذهب والتجارة والزراعة والماشية وغيرها.

و بشكل صريح وقاطع، لم تظهر مشروعية الزكاة المهنية إلا في القرن العشرين الميلادي. وقد حظي هذا الرأي في تطوره بتأييد واسع النطاق من علماء الإسلام المعاصرين وخبراء القانون. على المستوى الدولي، باستثناء القرضائي، هناك العديد من العلماء

المعروفين على نطاق واسع بأنهم يدافعون بقوة عن الزكاة المهنية. فقط أذكر بعضهم، مثل عبد الرحمن حسن، ومحمد أبو زهرة، وعبد الوهاب خلف، ومحمد الغزالي (2005)، وعبد الله ناصح علوان (علوان: 2003)، وأبو بكر الجزائري وغيرهم من العلماء الكبار. لكن من بين كل هذه الشخصيات، فإن اسم يوسف القرضاوي (1973) يحمل أوضح مفهوم وأفكار حول الزكاة المهنية كما أوضح ذلك في كتابه «فقه الزكاة». كتاب ضخم في مجال الزكاة منبثق من رسالته في الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر.

وفي إندونيسيا، يؤيد عدد غير قليل من العلماء والمثقفين الزكاة المهنية على الرغم من وجود اختلافات طفيفة بينهم في العديد من القضايا المتعلقة بها (أفلاح: 2009). ومن العلماء والعلماء الذين يؤيدون أو يوافقون على مشروعية تنفيذ الزكاة المهنية شيخ الهادي بورنومو (هادي: 2010)، م. أمين رايس، (رحمت: 1999)، ريفيال الكعبة، ديدين حافظ الدين (حافظ الدين: 2002)، م. أمين الصومه، عبد الغفور الانشوري، قریش شهاب (شهاب: 2002)، أحمد رفيق (رفيق: 2012) وآخرون. وفي الوقت نفسه، اتفق مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) والعديد من المنظمات الجماهيرية الكبيرة في إندونيسيا والحكومة على الحاجة إلى جمع الزكاة المهنية من الموظفين والمهنيين. مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) يدعم الزكاة المهنية من خلال إصدار فتوى MUI في 7 يونيو 2003 م.

(<http://konawe.kemenag.go.id/file/document/zakatpenghasilan.pdf>).

و المنظمة المحمدية تدعم الزكاة المهنية من خلال المؤتمر الوطني الخامس والعشرون للترجيح الذي انعقد في 3-6 ربيع الآخر 1421 هـ، والذي تزامن مع 5 - 8 يوليو 2000م، وعقد في بوندوك جيدي، شرق جاكرتا وحضره أعضاء الترجيح المركزي (<http://muhammadiyah.or.id/id/article-441-detail-keusan-m-tarjihmunas-ke-25.html>). يمكن قراءة موقف نخبة العلماء (NU) تجاه الزكاة المهنية على الموقع الرسمي الذي يوافق بشكل أساسي ويعترف بوجود الزكاة المهنية (<http://www.nu.or.id/post/read/9814/cara-menghitung>).

كما أصبح الدعم السياسي والقانوني من الحكومة واضحاً أيضاً مع إقرار قانون إدارة الزكاة الأخير في عام 2014. وفي الوقت نفسه، أعرب العديد من الشخصيات الإسلامية والعلماء والمثقفين، صراحةً أو ضمناً، عن موافقتهم ودعمهم لالتزام الزكاة المهني. (تريجاتنو: 2016).

تبني مجموعة دعم الزكاة المهنية وجهات نظرها بناءً على القرآن والسنة وأثار الصحابة والقياس والمنطق. ومن الآيات القرآنية، تقترح مجموعة دعم الزكاة المهنية بالآية 267 من سورة البقرة التي تتضمن أمر إخراج الزكاة بشكل عام: «إِنَّهَا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْفُسُهُمْ مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبُوا وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ» (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ). وبالنسبة لأنصار الزكاة المهنية، تنطبق هذه الآية بشكل عام لتشمل نتائج الجهود البشرية التي يتم الحصول عليها بطريقة حلال والمعروفة في أي فترة زمنية.

وفي تعليقه على هذه الآية أوضح يوسف القرضاوي (1973) أن اللفظ العام "ما كسبتم" يشمل جميع أنواع التجارة أو العمل والمهن. كلمة الأمر في الآية أعلاه "أنفقوا" تعطي معنى القانون الواجب. وهذا يتفق مع مبدأ أصول الفقه "الأصل في الأمر للوجوب". وبالتالي، فإن دفع الزكاة المهنية واجب في الإسلام.

سيد قطب (1999) في تفسيره، في تفسير القرآن يفسر سورة البقرة الآية 267، أن النص يشمل جميع نتائج الجهود البشرية الطيبة والحلال، كما يشمل كل ما أصدره الله سبحانه وتعالى. من باطن الأرض ومن فوقها، في زمن النبي محمد. وفي أوقات لاحقة. وتماشياً مع هذا الرأي أكد شريف الدين (1987) على أن استخدام كلمة "ما" في الآية أعلاه يشمل كل ما يتم الحصول عليه من خلال نتائج الأعمال أو الخدمات وأيضاً كل ما يصدر أو يزرع من الأرض. مع القول بأن قوة الألفاظ العامة على جميع وحدات المعنى الواردة فيها كانت مؤكدة، كما هو الحال في تسمية الألفاظ الخاصة على المعنى الوارد فيها. إن استخدام الألفاظ العامة لجميع وحدات الفهم صالح حتى تكون هناك حجج أخرى تحد منه. وقال حميد (2005) أيضاً أن الكلمات في هذه الآية تعطي

شرعية لجميع أنواع الأعمال والمهن المملوكة، وكلها تدر دخلاً كبيراً. مثل المحامين والأطباء الخبراء والخدمات الفندقية وخدمات الإقامة وما إلى ذلك.

وفي الوقت نفسه، يوضح م. قريش شهاب (2002) أن الآية تصف الحي المعيش وطبيعة ذلك الحي. أول شيء أكدته هو أن ما يتم تقديمه يجب أن يكون جيداً. ومع ذلك، ليس عليك إنفاق كل شيء، بل جزء منه فقط. بعضها إلزامي وبعضها موصى به. ثم بين أن ما ينفق فهو من جهودكم ومما نخرجه من أحشاء الأرض. وبطبيعة الحال فإن نتائج الجهود البشرية تختلف، فحتى من يوم لآخر قد تظهر أعمال جديدة لم تكن معروفة من قبل، مثل أعمال الخدمات وتنوعها. كل ما تغطيه الآية هذا وكل شيء يجب توفير بعض منه. وكذلك نخرج لكم من باطن الأرض منتجات زراعية. إذا فهمت هذه الآية بمعنى الأمر الإجمالي، فإن جميع نتائج الأعمال مهما كان شكلها تجب الزكاة، بما في ذلك الراتب الذي يتقاضاه الموظف إذا كان راتبه مستوفياً للشروط المنصوص عليها في سياق الزكاة. وكذلك المنتجات الزراعية، سواء تلك التي كانت معروفة في زمن النبي، والتي لم تكن معروفة بعد، أو لم تكن معروفة في المكان الذي نزلت فيه هذه الآية. والمنتجات الزراعية كالقرفة والفلفل والفواكه وغيرها كلها مشمولة بمعنى قوله تعالى "الذي أخرجناه من باطن الأرض".

واقترحت هذه المجموعة أيضاً سورة التوبة الآية 103 وهي أيضاً ذات طبيعة عامة كأساس لمشروعية زكاة المهنة : خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. يشير معنى المصطلح العام لهذه الآية إلى الأصول (الأموال)، ولا يشير إلى مكان الحصول على الأصول (الأعمال التجارية) التي لها قيمة اقتصادية، ولأن النطاق أكثر عمومية بطبيعته، فهو يشمل الخدمات و الرواتب التي تشكل جزءاً عقلياً الأصول، فتجب فيها الزكاة (مارمين: 2015).

و بصرف النظر عن آيات القرآن الكريم، في تحديد أساس مشروعية الزكاة المهنية، يستخدم أنصار الزكاة المهنية المعنى العام للحديث كأساس. فالقضاوي، على سبيل المثال، بنى آراءه أيضاً على حديث رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «على كل مسلم أن يؤدي الزكاة. قالوا: يا نبي الله، فإن لم يكن له؟ فقال النبي: فليعمل بيديه. فبفعله ويخرج الزكاة. فسألوا مرة أخرى: وماذا لو لم يستطع؟ فأجاب النبي: ليساعد المحتاجين والمحتاجين. فسألوا مرة أخرى: وماذا لو لم يستطع؟ فأجاب النبي: اعمل الخير وكف عن المنكر، فإنه له صدقة» (رواه البخاري).

و فسر القضاوي المعنى العام للحديث أعلاه بأن الزكاة تجب في الدخل وفق المطالب الإسلامية التي تغرس قيم الخير والإرادة والتضحية والرحمة والعطاء في نفس المسلم. ولهذا أوجب النبي على كل مسلم أن يضحي بجزء من دخله أو ما يستطيع أن يضحي به (ترجيحاتو: 2016). كما اقترح أصحاب الزكاة المهنية أساساً من الآثار والفتوى من عدد الصحابة والتابعين، منهم :

- 1) وروى أبو عبيد عن ابن عباس رضي الله عنهما. عن شخص يكسب دخلاً. وقال ابن عباس : عليه زكاته يوم يأخذها.
- 2) وروى عبيد أيضاً عن هبيرة بن يريم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أعطانا سلالاً صغيرة ثم أخذ زكاته.
- 3) وروى الإمام مالك عن ابن شهاب أن أول من أخرج زكاة الهدايا هو معاوية بن أبي سفيان (القضاوي: 1973). التعليق على تاريخ معاوية بن أبي سفيان باعتباره أول من جمع زكاة الهدايا، قال القضاوي، ولعل ما قصده ابن شهاب هو أول من جمع زكاة الهدايا من الخليفة. لأنه قد سبق فرض زكاة على الهدايا ، وهو ابن مسعود، كما بينا. أو ربما لم يسمع بفعل ابن مسعود، لأن ابن مسعود كان بالكوفة، و ابن شهاب بالمدينة. والواضح أن معاوية فرض الزكاة على الهدايا وفق المعايير المعمول بها في الدولة الإسلامية، لأنه كان الخليفة والحاكم على المجتمع المسلم. والواضح أن عصر معاوية كان مليئاً بمجموعة من الصحابة الكرام، الذين إذا خالف معاوية الحديث النبوي أو الإجماع الذي يمكن أن يتحملوا مسؤوليته، فإن الصحابة لا يصمتون فحسب (ترجيحاتو: 2016).

- 4) وروى أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز (التابعين) كان إذا أعطى أحداً راتباً جمع زكاته. وكذلك إذا رد الأموال المصادرة، فإنه يجمع الزكاة منها. وكذلك يجمع الزكاة من الهدايا عندما تكون في يد المتلقي (القضاوي: 1973). وروى ابن أبي شيبه أن عمر بن عبد العزيز جمع زكاة الهدايا والهدية. وأكد القضاوي أن هذا هو رأي عمر. وحتى الهدايا أو الرسوم

المقدمة للسفراء، سواء كانت هدايا أو إكراميات أو هدايا، تجب فيها الزكاة. وهذا مشابه أو مثل ما تفعله العديد من الدول الآن في فرض الضرائب على هذه الهدايا” (<https://www.rumahzakat.org/dalil-zakat->) (/profesi).

ومن شرح آثار الصحابة والتابعين أعلاه، فإن أنصار الزكاة المهنية يقومون بقياس الزكاة المهنية مع المال المستفاد. و المال المستفاد هو أي مال جديد يحصل عليه المسلم بإحدى طرق الملكية المشروعة، كالميراث، والمنحة، وأجرة العمل، ونحوها. ويرى القرضاوي، فإن الصحابة والتابعين دفعوا الزكاة من مال المستفاد عندما قبضوها، دون الحاجة إلى شرط حول. ومن جهة أخرى فقد وضع القرضاوي الحديث الذي يشترط معيار الحول في أموال الزكاة لوجود راوي حديث جرير بن حازم الذي يعتبر ضعيفا وهو حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: «ليس هناك زكاة في مال حتى يبلغ الحول». (رواه أبو داود)

كما طرح أنصار الزكاة المهنية عدة حجج أن الأصول التي يتم الحصول عليها عن طريق العمل أو المهنة التي تنتج المال أو الثروة هي تدخل في فئة الأصول والثروات التي تستحق أن تخضع للزكاة (الشديقي: 1999). و عادة، أن الثروة من الدخل تصف النماء والزيادة، وهذا هو نفس السلع المستخدمة للإيجار. وروي عن الإمام أحمد أنه كان يرى أن من يؤجر داره يحصل على أجرة تكفي النصاب، وأنه يجب على الإنسان إخراج الزكاة إذا قبضها من غير حاجة حولية. وهذا يشبه في الأساس الرزق، ويجب دفع الزكاة إذا بلغت النصاب حتى دون الحاجة إلى الوصول إلى الحول. يمكن دفع الزكاة المهنية مع زكاة المحاصيل، حيث أوجب الله الزكاة من المنتجات الزراعية إذا بلغت نصاب 5 أوسق (620 كجم أرز) بمقدار 5٪ إذا كانت هناك تكاليف إضافية أو 10٪ إذا لم تكن هناك تكاليف إضافية. منطقيا، إذا كانت الزكاة واجبة على المنتجات الزراعية وحدها، وبالطبع بالنسبة لبعض المهن التي تكسب أموالا تتجاوز بكثير دخل المزارع، فإن الزكاة واجبة أيضا.

وبصرف النظر عن دفعها للزراعة، يمكن أيضا دفع الزكاة المهنية للإيجار. وذكر القرضاوي أن العلماء المعاصرين، مثل عبد الرحمن. وقد وجد حسن وأبو زهرة وعبد الوهاب خلاف أوجه تشابه بين زكاة المهنة وزكاة الإيجار التي ناقشها الإمام أحمد بن حنبل. ومن المعروف أن أحمد لديه رأي في أن يقوم شخص ما بتأجير منزله والحصول على إيجار كبير جدًا. ويجب على الشخص إخراج الزكاة عند استلام الإيجار. والتشابه بين الاثنين هو من حيث الثروة الداخلية، وهي الثروة التي يحصل عليها المسلم من خلال أشكال الأعمال التي تدر الثروة. ولأن المهنة هي نوع من الأعمال التي تدر الثروة، فهي مثل تأجير شيء ما، ويجب إخراج زكاته أيضًا، كما تجب الزكاة في دخل الإيجار.

ومن ثم يصبح منطق العدالة أساسًا آخر لمشروعية زكاة المهنة. لأنه من منظور العدالة في الإسلام، فإن اشتراط الزكاة المهنية أمر ضروري. كيف لا يكون الأمر كذلك، فالإسلام يفرض الزكاة على المزارعين الذين لا يكون دخلهم كثيرًا، ولكنه "يسمح" بتكوين أغنياء جدد من مختلف المهن مثل المحامين والأطباء والفنانين والرياضيين وغيرهم من المهن المرموقة (روفيق، 2012). وفي الوقت نفسه، لا يتم تشجيعهم إلا على الصدقة أو الصدقة التي لا تفهم إلا على أنها إضافة غالبًا ما يتم تجاهلها، لأن عقلية الجمهور تدرك بالفعل أنه إذا تم التخلي عنها، فلا توجد مشكلة (الحافظ الدين: 2002). وسبق أن قال محمد الغزالي (2005) إن الأشخاص الذين يزيد دخلهم عن دخل المزارعين الذين تجب عليهم الزكاة يجب عليهم أيضًا دفع الزكاة. ولذلك يجب على الأطباء والمحامين والمهندسين والصناعيين والموظفين ومن في حكمهم إخراج الزكاة من أصولهم الكبيرة نسبيًا.

في الواقع، أكد م. أمين رايس (1999)، في كتابه "Cakrawala Islam Antara Cita dan Fakta"، على أن المهن التي تجلب الرزق بسهولة ووفرة جدًا، على الأقل عند مقارنتها بمتوسط دخل السكان، يجب زيادة زكاتها. إلى 10 بالمائة (عشر) أو 20 بالمائة (خمس). كما تساءل م. أمين رايس عن مدى ملاءمة المهن الحديثة مثل الأطباء المتخصصين، ومفوضي الشركات، والمصرفيين، والاستشاريين، والمحللين، والوسطاء، ومقاولي البناء المختلفة، والمصدرين، والمستوردين، وكتاب العدل، والفنانين، ومختلف مندوبي المبيعات، بالإضافة إلى مختلف المهن الأخرى، فقط ويدفع الزكاة بنسبة 2.5 في المائة، وهو أصغر من

صغار المزارعين الذين يتراوح دخلهم من الزكاة بين حوالي 5 إلى 10 في المائة. ومع ذلك، فمن الواضح أن عمل المزارعين هو عمل صعب جسدياً على الأقل. فهل يكفي أم يتوافق مع روح العدالة الإسلامية أن تظل الزكاة في مختلف المهن الحديثة لكسب المال عند نسبة 2.5 في المائة؟ وهل يصلح أن ينطبق هذا العرض الصغير على مهن لم تكن موجودة في زمن النبي؟ ومن وجهة نظر المقاصد، فإن اشتراط الزكاة المهنية أمر قانوني ومناسب. ومن وجهة نظر رفيق (2012)، فإن هذا يتماشى أكثر مع أهداف قانون الزكاة، الذي يؤخذ بشكل أساسي من الأغنياء ويعطى للفقراء في محاولة لتنظيف الأصول وتنميتها، فضلاً عن مساعدة مستحقي الزكاة. الزكاة المهنية هي أيضاً انعكاس لحس العدالة الذي هو السمة الرئيسية للتعاليم الإسلامية.

2. آراء وأسس رفض الزكاة المهنية

بصرف النظر عن العلماء الذين يؤيدون الزكاة المهنية، هناك أيضاً بعض العلماء الذين يختلفون ولا يسمحون بإصدار الزكاة المهنية بدون حول (استمرت فترة ملكية الأصول لمدة عام واحد). ومن بينهم، على سبيل المثال، وهبة الزحيلي، وعبد العزيز بن باز، ومحمد بن صالح أوتيسمين، وهيئة كبار العلماء (مجلس العلماء الأكبر) في المملكة العربية السعودية، ومجلس الحسبة بيرسيس، و لجنة بحث المسائل لمنظمة نهضة العلماء (أحمد ثروات <http://www.consultingsyariah.com>)

ويطرح معارضو الزكاة المهنية عند رفض مشروعيتها عدة أسباب منها :

1) الأساس القانوني الأول: تخصيص العام

ونطاق معنى اللفظ موجود في قول الله تعالى سورة البقرة الآية 267 : أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ۖ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. وفي هذه الحالة يختص الحديث بعموم آيات القرآن. ويسمى في علم الحديث تخصيص العام (مهيمن: 2012). تخصيص العام هنا سنة تختص أو تستثني الآيات التي لها معنى عام. لذا فإن عبارة "مهما حاولتم" في الآية أعلاه هي في الأساس لفظ عام. ثم قام العلماء بإعطاء تخصيص فهداً لعدة أنواع من الأعمال أو الأصول التي يجب أن تُعطى الزكاة، وهي الأصول التجارية، والذهب والفضة، والمنتجات الزراعية والحيوانية.

2) الزكاة عبادة محضة

والحجة التي يطرحها في أغلب الأحيان أولئك الذين يعارضون وجود الزكاة المهنية هي أن الزكاة هي عبادة محضة. تلك هي العبادة التي حدد الله سبحانه وتعالى جميع أحكامها وقواعدها عبر سنة النبي صلى الله عليه وسلم. إذا كان هناك حجة قاطعة من القرآن أو السنة فيمكن على إخراج الزكاة. ومع ذلك، من ناحية أخرى، إذا لم يستند إلى حجج من القرآن أو السنة، فلا يمكن تحديد مشروعية الزكاة. وأما عبادة محضة فلا سلطان للعقل البشري إلا ما بينه الله ورسوله (رفيق: 2012).

وتمشياً مع الرأي أعلاه، ذكر العارفين البديري (2009) أن الزكاة التي يجب جمعها من الأغنياء قد تم شرحها بوضوح في العديد من الحجج. والزكاة مسئلة تدخل في فئة مسائل العبادة، فلا توجد فرصة للاجتهاد أو خلق مسائل جديدة لا تدرس في الدليل. قال علماء من مختلف المذاهب: "الأصل في العبادات الشرع التوقيفي، وهو المحرم".

3) لا توجد نصوص من القرآن والسنة

من حيث المبدأ، ما لم يكن هناك نص من الله سبحانه وتعالى ورسول الله صلى الله عليه وسلم، فليس للبشر صلاحية تحديد أنواع جديدة من الزكاة. وتعتز هذه المجموعة على تحديد التزامات الأصول باسم الزكاة. وإذا كانت تسمى إنفاقاً أو صدقة، فإن هذه المجموعة أيضاً تشجع المسلمين على إنفاقها. إذا أراد الفنانون أو الرياضيون أو الأطباء أو المحامون أو الموظفون تخصيص 2.5% من رواتبهم شهرياً للتبرع للجمعيات الخيرية، فمن المستحسن القيام بذلك بشدة. ومع ذلك، لا يمكن استخدام الأحكام كقواعد شرعية ومعيارية في باب الزكاة. لأنهم إذا لم يدفعوا الزكاة المهنية فإن كل من له راتب أو دخل، سواء كان منتظماً أو غير منتظم، سيكون مذنباً بالتخلي عن الواجبات الدينية وركن من أركان الإسلام. أما إذا كان ذلك داخلاً فقط في باب أحكام السنة أو

الصدقات، فهو أخف ولا يترتب عليه عواقب شرعية خطيرة. (https://almanhaj.or.id/2525-Hukum-zakat-professional)

(https://hizbut-tahrir.or.id/2013/09/13/mengkritisi-zakat-profesi)

4) لم تحدث زكاة مهنية منذ 14 قرناً منذ حوالي 14 قرناً، لم يجد المسلمون عالماً واحداً حاول "خلق" نوع جديد من الزكاة. والحقيقة أن الآلاف بل مئات الآلاف من الكتب الفقهية ألفها العلماء، سواء كانت كتباً فقهية من المذاهب الأربعة أو من المذاهب المستقلة. ومع ذلك، لم يقدّم أحد من العلماء طوال القرون الأربعة عشر بكتابة فصل خاص عن زكاة المهنة في كتبهم (http://www.voa-islam.com/read).

و نشأ هذا الشرط ليس أن العلماء لم يروا تطورات مع مرور الوقت، ولكن أنهم رأوا أن مسألة الزكاة لا تشير فقط إلى الشعور بالعدالة. بل و أهم من ذلك أن الزكاة عبادة لا يمكن فصلها عن الشعائر. لذا فإن أي نوع من الثروة التي تجب فيها الزكاة يجب أن يرجع إلى النصوص الصحيحة القوية عن النبي محمد صلى الله عليه و سلم، وليس فقط الاجتهاد أو العقل وحده. (http://www.voa-islam/read/pembaca/2015/07/12/38160/pro-con-zakat-profesiantara)

في زكاة المهنة عنصر الظلم لأصحاب الراتب، لأنه حتى لو بلغ الراتب النصاب فإن احتياجات الشخص تختلف بمكان وزمان. وبصرف النظر عن ذلك، فمن غير المعروف في المستقبل ما إذا كان سيتم طرده أو ستتغير ثروته.

ومن وصف الزكاة المهنية حسب مؤيديها ومعارضها، هناك أمور مهمة لا بد من التأكيد عليها وتوضيحها هنا. وهي أن إحدى القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها في مناقشة الزكاة المهنية هي مسألة الحول حيث لا تحتاج مجموعات الدعم إلى الحول. وفي الوقت نفسه، فإن المجموعة التي ترفض الزكاة المهنية تحتاج إلى مبلغ من الزكاة المهنية. وبناء على هذا الفهم، فإنه لا يلبق في الواقع أن تضم مجموعة دعم الزكاة عدة رجال دين كبار مثل وهبة الزحيلي وعبد الوهاب خلاف وأبي زهرة، الذين يُزعم أنهم في صفوفهم في الترويج لمشروعية الزكاة المهنية لأن هؤلاء رجال الدين، رغم إعلانهم تأييدهم لمهن الزكاة في مناسبات مختلفة، إلا أنهم وضعوا شروطاً لوجود حجة لتطبيق زكاة المهنة. فقد كتب الزحيلي، على سبيل المثال، في كتابه الفقه الإسلامي وأدلته أفكاره على النحو التالي: ومن حكم المذاهب الأربعة أنه لا زكاة في مال المستفاد إلا إذا كان فيه مال مستفاد. بلغ النصاب والحول (وهبة الزحيلي : 2012)

غير أن الزحيلي يسمح لمن يحتاج إلى زكاة المهنة حيث يكتب كما يلي: ويمكن الرأي في وجوب زكاة المال المستفاد فقط عند استلامه، ولو كان أقل من سنة، لأنه يأخذ برأي بعض الصحابة كابن عباس وابن مسعود ومعاوية. والأمر الآخر الذي يجب التأكيد عليه هو أن في الواقع، من الناحية الموضوعية، فإن الذين يرفضون مشروعية زكاة المهنة لا يرفضون تطبيق زكاة المال كأجر من المهنة، ولكنهم يدخلونها في فئة زكاة الأصول مع كل الشروط. وهي: منها: أولاً: بلوغ النصاب، إما من الراتب الخالص، أو مضافاً إليه أصول أخرى. ثانياً، بلوغ الحول. ثالثاً، بعد استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات. فإذا توافرت الشروط المذكورة أعلاه، وجب إخراج الزكاة من الراتب. وأما إذا كان الراتب أقل من النصاب، أو لم يمر عليه حول، ولو أنفق قبل ذلك، فلا زكاة عليه (البدرى: 2009).

ثم، ومن خلال الوصف أعلاه فيما يتعلق بآراء الجماعات المؤيدة والمعارضة للزكاة المهنية وحجج كل منها، في رأي المؤلف، فإن آراء أنصار الزكاة المهنية أقوى وأكثر إقناعاً، خاصة من وجهة نظر المقاصد الشرعية. أساس آراء أنصار الزكاة المهنية هو أن عمومية التزامات الزكاة الواردة في الآية 267 من سورة البقرة هي استدلال مناسب وذو صلة. وهناك عدد غير قليل من أهل العلم القديم الذين فهموا عمومية هذا المعنى، مثل البخاري وابن حجر العسقلاني وابن كثير. قال ابن كثير (2001) في تفسير هذه الآية في تفسيره تفسير القرآن العظيم: إن الله يأمر عباده المؤمنين أن ينفقوا مما كسبوا. ومعنى الإنفاق هنا هو صدقة. والصدقة في اصطلاح فقه الملكية تشمل الصدقة الواجبة وهي الزكاة، والصدقة السنة وهي الصدقة العادية. الدخل المهني هو أحد الدخل الذي تجب فيه الزكاة. وفيما يتعلق بآراء أنصار الزكاة المهنية الذين يطلبون الزكاة المهنية مباشرة بعد كسب الدخل المهني دون تنفيذ متطلبات شرط الحول، فهي أكثر انسجاماً مع الحكمة والغرض من فرض الزكاة وتجلب المزيد من الفوائد للمسلمين.

وإن لم يدخل شرط الحول في وجوب الزكاة، إلا أن هذا رأي بعض العلماء من الصحابة والتابعين والعلماء المعاصرين، وليس رأي جمهور العلماء. ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع أن يكون رأي علماء الأقلية أكثر أهمية وقوة. ففي مسألة الطلاق الثلاثي، على سبيل المثال، يرى غالبية العلماء، بمن فيهم علماء المذاهب الأربعة، أن الطلاق الثلاثي يقع، وفي الوقت نفسه، اختار بعض العلماء، مثل ابن تيمية وابن القيم الجوزية. رأي مختلف. وعلى حد قوله فإن الطلاق الثلاثي لا تقع إلا واحدة لأن ذلك أصلح لمقاصد الشرع وحكمة تنفيذ الطلاق في الإسلام.

وما يلاحظ من عدم اشتراط الحول في زكاة المهنة عند أنصار زكاة المهنة هو إفراط في مشروعية هذا الرأي إلى حد تقييم الحديث المتعلق بواجبات الحول على العموم. بل إن هذا الحديث حديث صحيح عند أكثر علماء الحديث، وإن كان قد تعرض لانتقادات من بعض علماء الحديث. إلا أن هذا النقد لا يقلل من مكانة هذا الحديث من المقبول إلى الحديث الضعيف لأن هناك عدة طرق تقوي هذا الحديث. ثم إن مشروعية عدم تطبيق الحول في زكاة المهنة يمكن أن تعتمد على أنصار بعض الصحابة والتابعين الذين سبق ذكرهم، كما يمكن أن تعتمد على زكاة المنتجات الزراعية التي لا تجب فيها الزكاة الحول في إخراج الزكاة. .

ومن ثم يمكن الاعتراض أو انتقاد الحجج التي ساقها من يرفض زكاة المهنة على النحو التالي :

(1) الزكاة عبادة محضة لا تقبل الاجتهاد، والزكاة المهنية عندهم اجتهاد رغم عدم وجود اجتهاد في عبادة المحضة. هذه وجهة نظرهم. في الواقع، هذا الرأي ليس صحيحاً تماماً، مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من قواعد أو جوانب الزكاة هي في الواقع تأملية وليست مجرد تعبدية. على سبيل المثال، يمكن للعقل البشري أن يدرك بوضوح أهداف ومقاصد الزكاة. وبعبارة أخرى، الزكاة أقرب إلى العبادة الأفقية من العبادة العمودية (عبادة المحضة). أو على الأقل تحتوي على عناصر معاملات ذات طبيعة عقلية. ومن حيث الثروة وأنواع الأصول ومعايير الفقراء وما إلى ذلك، فهي مفتوحة لتفسيرات جديدة تتماشى مع متطلبات التطورات الحالية. أليست سمة المعاملات دائماً ديناميكية ومرونة، وليست مجرد موحدة و مجمدة إلى الماضي من الزمان؟ (جاري الدين: 2002)

(2) كما أن رأيهم بعدم وجود نص في الكتاب والسنة فيما يتعلق بزكاة المهنة، ليس صحيحاً تماماً. بل لو نظرت إلى نص الآية 267 من سورة البقرة تعني بشكل مباشر وجوب إخراج الزكاة على الدخل من الأعمال الصالحة (هادي: 2010). ناهيك عن أن بعض علماء المسلمين والتابعين، كما أشار يوسف القرضاوي، أفتى بشكل مباشر أو غير مباشر بضرورة إخراج الزكاة على الدخل. ويمكن أيضاً دحض الادعاء بأنه لم تتم مناقشته أو لم يتم مناقشته من قبل العلماء السابقين بالإجابة، وهي أن خاصية المعاملات هي أنها ديناميكية دائماً حيث لا يلزم حظر الأشياء الجديدة أو غض الطرف عنها (بصير: 2004). إن وجود المهن التي تتنوع بشكل متزايد وتكسب أكثر، بل ومضاعفات، من المهن القديمة، مثل المزارعين والتجار، لا ينبغي تجنبه أو تركه من التزامات الزكاة مجرد أنه في الماضي لم يكن هناك أي شيء موقوعاً أو لم يكن موجوداً. ومحدودية مصادر الزكاة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا يُفهم بالضرورة على أنه تقييد لموضوع الزكاة. كما أن موضوع الحديث عن زكاة المهنة موجود بالفعل ولكن باسم آخر، وهو مال مستفاد.

(3) من الواضح أن التوسع في موضوع الزكاة يمكن النظر إليه من خلال الاهتمام بعلمتها، وهي الخصوبة، على لسان حسي الصديقي. وقال إبراهيم حسين أيضاً، كما نقله سفيان حسن، أنه يجوز تنفيذ التوسعة في وجوه الزكاة (حسن: 1995). وهذا التوسع يمكن باستخدام منهج الاستحسان والمصالحة المرسل، وكذلك مقاصد الشريعة (شريف الدين: 2002).

ح- خلاصة (Kesimpulan)

(1) الزكاة المهنية هي نوع من الزكاة التي لم يرد ذكرها صراحة في القرآن والسنة. إن غياب مختلف أنواع الأعمال والخدمات أو ما يسمى بالمهن في عهد النبي والأئمة المجتهدين السابقين، يعني أن زكاة المهنة ليست معروفة (غير مألوفة) في كتب الفقه الكلاسيكي. ولهذا السبب يوجد حالياً جدل واختلاف بين العلماء حول هذه الزكاة المهنية. هناك علماء يطلبون ذلك،

- وهناك علماء لا يحتاجون إليه. ومع ذلك، على الرغم من أن قانون الزكاة المهنية لا يزال مثيراً للجدل وغير معروف بعد لدى بعض المجتمعات الإسلامية بشكل عام والأوساط المهنية الإسلامية في البلاد بشكل خاص، إلا أن الوعي والحماس لتخصيص جزء من الدخل للزكاة هو ما يعتقدون أنه أمر ضروري. فالفريضة الدينية التي يجب أداؤها كافية.
- (2) والمقصود بركة المهنة هنا هي زكاة المهنة التي لا تنطبق عليها شروط الحول في إصدارها. لذا يجب إخراج زكاة المهنة مباشرة بعد الدخل من المهنة، وليس زكاة المهنة التي تفهمها بعض الفئات أنها مطلوبة للوفاء ببلوغ الحول قبل إخراجها لأنها تصنف على أنها زكاة على الأصول بشكل عام. أما في مسألة النصاب، فقد اتفق الفريقان على وجود اشتراط النصاب، مع أنهما اختلفا في الرأي حول ماهية النصاب والأساس الذي يقوم عليه.
- (3) يبيّن أنصار الزكاة المهنية آراءهم على عدة آيات من القرآن الكريم تحتوي على التزامات الزكاة العامة حيث تكون الزكاة المهنية جزءاً من الزكاة بهذا المعنى العام. كما أنها مبنية على أساس بعض الصحابة والتابعين الذين يصدر عن دخل مهني فور الحصول عليه بالإضافة إلى القياس والمقاصد الشرعية. وفي الوقت نفسه، يرى معارضو الزكاة المهنية أن الزكاة واجبة فقط فيما يتعلق بأنواع الأصول المذكورة صراحة في مصادر الشريعة الإسلامية. ويشيرون أيضاً، من بين أمور أخرى، إلى القاعدة القائلة بأن الشرع الأصلي في العبادات محرم إلا إذا قامت الحاجة.
- (4) وهذا الاختلاف في الرأي يدل على المرونة في تفسير الشريعة الإسلامية ويتيح المجال للمسلمين لاختيار الرأي الذي يناسب ظروفهم ومعتقداتهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن جميع العلماء متفقون على أهمية تصفية الأموال من خلال الزكاة ومساعدة المحتاجين.

BIBLIOGAFI

- Al-Ghufaili, Abdullah, (n.d). Nawazil Zakat, Riyadh, Daar Maiman, 1429 H
- Al-Juhairi, Wahab, (1995), Zakat Kajian Berbagai Madzhab, Bandung, PT. Remaja Rosdakarya Al-Muhsin, Fakhruddin, (2011), Ensiklopedi Mini Zakat, Bogor, CV. Darul Ilmi
- Al-Qaradhwai, Yusuf, (2010), *Hukum Zakat: Studi Komparatif mengenai Status dan Filsafat Zakat berdasarkan Qur'an dan Hadits*, Bogor, Lentera Antar Nusa
- Al-Zuhaili, Wahbah, (1989), *Al-Fiqh al Islami wa Adillatuhu*, Damaskus, Dar al- Fikr
- Al-Zuhaili, Wahbah, (1995), *Zakat Kajian Berbagai Madzhab, terjemahan*, Bandung, PT RemajaRosda Karya
- Ash-Shiddieqi, Hasbi, (1996), *Pedoman Zakat*, Semarang, PT. Pustaka Rizki Putra.
- Badri, A, Hukum Zakat Profesi dalam Islam <http://pengusahamuslim.com/1254-tanya-jawab-adakah-zakat-profesi-dalam-islam.html>
- El-Madani, (2013), *Fiqh Zakat Lengkap*, Jogjakarta: DIVA Press
- Hadi, M. (2010), *Problematika Zakat Profesi & Solusinya: Sebuah Tinjauan Sosiologi Hukum Islam*. Yogyakarta: Pustaka Pelajar
- Hafidhuiddin, D, (1998), *Zakat dalam Perekonomian Modern*, Jakarta, Gema Insani.

- Hasan, M. A, (2003), *Zakat, Pajak Asuransi dan Lembaga Keuangan (Masail Fiqhiyah)*, Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada.
- Hasan, M. Ali, (2006), *Zakat dan Infak: Salah Satu Solusi Mengatasi Problem Sosial di Indonesai*
- Ibn Abd al-Barr, (2001), *Al-Muntaqo Syarh al-Muwaththa*, Dar al-Ma'rifah, Riyadh
- Ibnu Rusyd, 1998, *Bidayah al-Mujtahid*, Dar al-Bayan, Beirut
- Juanda, G. (2006), *Pelapor Zakat Pengurangan Pajak Penghasilan*. Jakarta, Raja Grafindo Persada
- Khallaf, A. W, (2005). *Ushul Fiqh*, Cairo, Maktabah al-Ulum al-Islamiyyah
- Marimin, et al., (2015), *Zakat Profesi (Zakat Penghasilan) Menurut Hukum Islam*, dalam *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam*, 1 (1).
- Mawardi. (2007). *Ekonomi Islam, Alaf Riau Graha*. Pekanbaru: Mujahiddin.
- Mestika, Z. (2004). *Metode Penelitian Kepustakaan*, Jakarta: Yayasan Obor Indonesia
- Moleong, L. J. (2001). *Metodologi Penelitian Kualitatif*, Bandung: PT. Remaja Rosda Karya
- Muhammad. (2002). *Wacana Pemikiran Zakat dalam Fiqih Kontemporer*. Jakarta: Salemba Diniyah.
- Rais, M. A, (1999), *Cakrawala Islam Antara Cita dan Fakta*. Bandung, Mizan.
- Shihab, M. Q. (2002). *Tafsir Al- Misbah*. Jakarta: Lentera Hati.
- Syarifuddin, A, (1994). *Meretas Kebekuan Ijtihad*. Jakarta: Rosdakarya.
- Trigiyanto, A, (2016), *Kontroversi Zakat Profesi Antara Pendukung dan Penentangannya*, *Jurnal Hukum Islam*, 14 (2).
- <http://konawe.kemenag.go.id/file/dokumen/zakatpenghasilan.pdf>.
- <http://pengusahamuslim.com/1254-tanya-jawab-adakah-zakat-profesi-dalam-islam.html> ([https:// almanhaj.or.id/2525-hukum-zakat-profesi.htm](https://almanhaj.or.id/2525-hukum-zakat-profesi.htm)).
- <http://www.konsultasisyariah.com>;
- <http://www.nu.or.id/post/read/9814/cara-menghitung-zakat-profesi>
- <http://www.voa-islam.com/read/>
- <https://hizbut-tahrir.or.id/2013/09/13/mengkritisi-zakat-profesi/>
- <https://www.rumahzakat.org/dalil-zakat-profesi/>